

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والأربعون

٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير العمل

الإحصائي الإقليمي في غربي آسيا

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الإنجازات
الرئيسية التي تحققت في مجال تطوير العمل الإحصائي في المنطقة

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢١٦ والممارسات السابقة،
يتشرف الأمين العام بأن يجيل تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
وتبين اللجنة في التقرير الإنجازات الرئيسية التي تحققت في مجال تطوير العمل الإحصائي في
المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية وتركز على التحديات والفرص المرتبطة بزيادة الطلب
على البيانات بسبب خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وتركز الإسكوا بوجه خاص على:
(أ) تطوير القدرات الإحصائية الوطنية للدول العربية؛ (ب) تنفيذ أفضل الممارسات
والأساليب والطرائق الفنية الرئيسية في مجال الإحصاءات الرسمية؛ (ج) توفير بيانات شاملة
ومتسقة عن الدول العربية مع اعتبار المكاتب الإحصائية الوطنية نقاطاً مرجعية إقليمية؛
(د) تنسيق وبناء الشراكات من أجل تطوير العمل الإحصائي في المنطقة العربية.

* E/CN.3/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110116 070116 15-22528 (A)



وتدعو الإسكوا اللجنة الإحصائية إلى أن تحيط علما بالتقرير في مناقشاتها المتعلقة بدعم المنطقة في مجال نقل المعرفة والخبرة الفنية فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية المحددة في التقرير فضلا عن تشجيع وكالات التمويل التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على الاهتمام بدعم تعبئة الموارد في المنطقة.

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الإنجازات الرئيسية التي تحققت في مجال تطوير العمل الإحصائي في المنطقة

أولا - معلومات أساسية

- ١ - تهدف دوائر العمل الإحصائي في منطقة غربي آسيا إلى تطوير الإحصاءات الرسمية لاحتياجات السياسة العامة الناشئة عن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية السريعة التغير للبلدان العربية. وهي تواجه حالات تتميز بها المنطقة عن غيرها من المناطق، مما يتطلب اتباع نهج خاصة في اختيار مصادر البيانات وإنتاج الإحصاءات الرسمية.
- ٢ - وهناك تباين كبير في مدى تطور العمل الإحصائي بين بلد وآخر وبين موضوع إحصائي وآخر داخل كل بلد. ولهذا تحتاج وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، لدى قيامها بأنشطة التعاون التقني، إلى تحليل الاحتياجات الحقيقية. وبرامج التدريب الموحدة ليست فعالة، ويحتاج منتجو البيانات الوطنيين إلى المشورة بشأن مسائل تدريبية محددة فيما يتعلق بتنفيذ الاستقصاءات والأنشطة الإحصائية.
- ٣ - ويستخدم معظم الموظفين الوطنيين اللغة العربية التي هي اللغة الرئيسية في المنطقة. وبالتالي، يترتب على التأخر في ترجمة المعايير والكتيبات والأدلة المنهجية الدولية إلى العربية التأخر في تطبيق المعايير. وفضلا عن ذلك، ينبغي لدوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات أن تستخدم المصطلحات العربية الموحدة الجاري وضعها حاليا، في شكل مسارد مواضيعية، برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتشاور مع المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة.
- ٤ - وهناك عدة بلدان في المنطقة تعاني من صراعات داخلية و/أو خارجية ومن الاحتلال، وكل هذا يضع عقبات أمام تنفيذ أنشطة التطوير، بما في ذلك تطوير الإحصاءات الرسمية. ومن المهم للغاية، حتى في أوقات النزاعات، الاحتفاظ ببيانات إحصائية إلى أقصى حد ممكن والحفاظ على تاريخ البيانات، لأن تلك المعلومات ضرورية لدعم جهود إعادة الإعمار بعد التوصل إلى حل للنزاع. كما تحتاج حالات النزاع إلى أنواع معينة من الإحصاءات، مثل ما يتعلق منها بالتداعيات الاقتصادية للنزاع وأحوال الأسر المعيشية وآثاره السلبية على الرفاه الاجتماعي.

٥ - وتواجه المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، لدى دعمها لتطوير العمل الإحصائي في المنطقة، تحديات تتصل بمسألة توافر الموارد. ونظراً لأن المنطقة تعتبر منطقة غنية، فإنها خارج نطاق تركيز الجهات المانحة. غير أن هذا التصور لا يعكس الواقع في الجزء الأكبر من المنطقة. فنقص الموارد يؤدي إلى تأخر الاضطلاع بأنشطة من قبيل تطوير الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية وإلى قلة تواتر إجراء استقصاءات بشأن مواضيع شتى أو عدم الانتظام في إجراءاتها.

ثانياً - تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

٦ - حفزا للمناقشة بشأن التحديات التي تواجهها الدوائر الإحصائية في المنطقة، تم إعداد تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بالتشاور مع المكاتب الإحصائية الوطنية (انظر الإطار أدناه).

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • اعتراف مقرري السياسات في المنطقة بأهمية الإحصاءات الرسمية • تشجيع الوعي الإحصائي • إحراز الإلمام الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، ومصرف التنمية الأفريقي، والإسكوا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقدماً في تقييم النظم الإحصائية الوطنية • إحراز تقدم في استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع البيانات؛ قطع أشواط متقدمة في ربط الإحصاءات بالمعلومات الجغرافية المكانية • الاستخدام المتزايد للتطبيقات الذكية في نشر البيانات 	<ul style="list-style-type: none"> • تباين البيانات التي تصدرها المكاتب الإحصائية الوطنية عن تلك الصادرة عن المنظمات الدولية • لا يتم استغلال مصادر البيانات الوطنية بالكامل دائماً أو تنسيقها على الدوام فيما بين المكاتب الحكومية المختلفة؛ كما لا يتم نشر جميع البيانات • تحتاج عدة بلدان إلى أن تعالج مسائل الحوكمة والقوانين والتشريعات المتصلة بالإحصاءات وتنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية • لا توجد استراتيجيات وطنية لتطوير العمل الإحصائي في عدة بلدان وإن وجدت فهي غير محدثة • لا تغطي الإحصاءات الرسمية في المنطقة العربية القياسات المتعلقة بالحوكمة والأمن والحقوق المدنية تغطية كافية

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • الانتهاء من وضع ميثاق العمل الإحصائي في منطقة مجلس التعاون الخليجي • أرسى النجاح في إنجاز جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية الأساس للمزيد من المواءمة وتنمية القدرات في مجال الإحصاءات الاقتصادية 	<ul style="list-style-type: none"> • بطء تطور الإحصاءات الزراعية وإحصاءات التنمية الريفية • عدم توافر إحصاءات موثوقة بشأن اللاجئين والمشردين؛ عدم توافر بيانات بشأن المهاجرين • يتسم استخدام السجلات الإدارية بأنواعها بكونه أقل تطوراً في كثير من بلدان المنطقة - وخاصة فيما يتعلق بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية • عدم توفير الدعم المالي للمكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الإسكوا يؤثر على مشاركتها في الأفرقة العاملة الإحصائية العالمية
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • الالتزام بصياغة استراتيجيات وطنية لتطوير العمل الإحصائي • وجود إمكانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم من تجارب الهيئات الإحصائية المتطورة • قيام الوكالات المتخصصة (منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان) بقيادة برنامج إقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بمشاركة نشطة من الإسكوا • تعجيل بلدان مجلس التعاون الخليجي باستخدام مصادر البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية • يحقق المركز الإحصائي الخليجي تقدماً في تطوير المنهجيات الإحصائية من خلال المبادئ التوجيهية والمنهجيات والاستبيانات 	<ul style="list-style-type: none"> • تنوع كبير في مستويات تطور العمل الإحصائي فيما بين البلدان العربية والمجالات المواضيعية الإحصائية • وجود حالات عديدة لعدم استخدام البيانات لأغراض رسم السياسة العامة • عدم مشاركة البلدان العربية بالشكل الكافي في الهيئات التي تقود تطوير العمل الإحصائي على مستوى العالم • تواجه العديد من البلدان مشكلة عدم كفاية الموارد لتطوير إحصاءاتها الرسمية

التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> • تركز الجهات المانحة على مناطق أخرى، فتظل حاجة المنطقة العربية للدعم غير ملباة إلى حد كبير • تقوم البلدان التي تعيش حالات نزاع بإعداد إحصاءات رسمية في ظل ظروف صعبة 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الشراكات الإقليمية لتنمية القدرات الإحصائية: الإسكوا، المركز الإحصائي الخليجي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (منظمة التعاون الإسلامي)، البنك الإسلامي للتنمية • إقامة شراكات مع المعهد الإحصائي الدولي والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (تؤدي إلى مشاركة عدد أكبر من الخبراء الإحصائيين من المنطقة العربية) • إقامة علاقة مع الجهات المانحة: البنك الدولي، إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي • فرص "داخلية" لترجمة المعايير والمبادئ التوجيهية إلى العربية في المنطقة • توافر إمكانية لمتابعة التعاون مع الاتحاد الأوروبي بعد إنجاز البرنامج الإحصائي الأوروبي - المتوسطي

ثالثاً - الإنجازات

٧ - حققت المنطقة تقدماً منذ تقريرها الأخير إلى اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2011/20). إلا أنه ومع أخذ هذا التقدم في الاعتبار، من المهم ملاحظة تفاوت مستويات تطور النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة، وأن ما قد يبدو إنجازاً في بقعة من المنطقة، ربما ظل تحدياً بالنسبة لبقعة أخرى فيها.

٨ - وقد تحسن التعاون والتنسيق في مجال تنمية القدرات الإحصائية مع المنظمات والمكاتب الإقليمية الأخرى العاملة في مجال الإحصاءات. وعلى وجه الخصوص هناك تعاون وثيق بين المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية والمركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول

الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والمكاتب الإقليمية لمؤسسات لمنظومة الأمم المتحدة (مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية) وعدد من المنظمات الإقليمية القطاعية.

٩ - وتشكل جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ مثالا على إمكانية التعاون في مجال مواءمة الإحصاءات في المنطقة وعلى ربط عملية جمع البيانات من أجل تلبية الاحتياجات الدولية بتنمية القدرات الإحصائية في بلدان المنطقة. وتشمل الخطط المستقبلية مواءمة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والربط بين جمع البيانات للأرقام القياسية وجمعها لأغراض برنامج المقارنات الدولية. ولا يقتصر هدف هذه الخطط على المواءمة، بل يمتد أيضا إلى خفض تكاليف إجراء استقصاءات الأسعار.

١٠ - واستجابةً للدعوات المنادية بتحسين ربط رسم السياسات بالإحصاءات الرسمية، وُضع إطار إقليمي للاستخدام الفعال للإحصاءات في رسم السياسات. وقد يسر هذا الإطار إجراء حوار مستمر بين مقررري السياسات والخبراء الإحصائيين في البلدان التي نفذ فيها المشروع بصفة تجريبية.

١١ - وهناك اعتماد متزايد من قبل وكالات الأمم المتحدة، مثل الإسكوا، على مصادر البيانات الوطنية. يضاف إلى ذلك أن الإسكوا قد زادت من استخدامها لمجموعات البيانات الجزئية (الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية) لأغراض تحليلية محددة كما تدعم إجراء استقصاءات تجريبية بشأن البيانات الإحصائية المنسقة على الصعيد الوطني (من قبيل الاستقصاءات التجريبية المتعلقة باستهلاك الطاقة في قطاع النقل).

١٢ - وبفضل التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشأن البرنامج الإحصائي الأوروبي - المتوسطي، تم إحراز تقدم في عدة مجالات إحصائية في فترة السنوات الخمس الماضية. وتشمل هذه المجالات الإحصاءات القطاعية، وإحصاءات الهجرة الدولية، وإحصاءات النقل، وإحصاءات الطاقة.

١٣ - وتلبيةً للاحتياجات الفعلية للبلدان التي تمر بمجالات نزاع، نُفذت في العراق وفلسطين استقصاءات للنازحين بشأن خصائصهم الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية، فضلا عن الأضرار التي لحقت بالأسر النازحة بسبب النزوح واحتياجاتها.

١٤ - وأبجرت الإسكوا هي ومنظمات أخرى في المنطقة مشاريع لتطوير العمل الإحصائي في مجالات من قبيل مؤشرات التنمية، والإحصاءات البيئية، وإحصاءات الطاقة، والإحصاءات الجنسانية. ويجري حاليا تنفيذ مشروع يتناول المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل.

- ١٥ - وتود البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تطلع اللجنة الإحصائية على الإنجازات التالية التي تخص منطقتها الفرعية:
- إحراز تقدم في تعزيز الوعي الإحصائي في قطاعات شتى من المجتمع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي
 - زيادة استخدام التطبيقات الذكية في نشر البيانات الإحصائية
 - اعتماد ميثاق للعمل الإحصائي للمنطقة دون الإقليمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في القريب العاجل
 - الاستخدام المتزايد لمصادر البيانات الإدارية وإحراز تقدم في سبيل استخدام البيانات الضخمة
 - ربط الإحصاءات المجموعة حديثاً بمعلومات مكانية في الحالات التي ينطبق فيها ذلك
 - تنفيذ العمل الإحصائي من خلال استراتيجيات محددة لفترات خماسية السنوات

رابعاً - التحديات الماثلة أمام وضع اللبنة الأساسية للنظم الإحصائية الإقليمية والوطنية

١٦ - على الرغم من إحراز تقدم ملموس في إرساء البنية المؤسسية للإحصاءات الرسمية في عدد من بلدان المنطقة، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في مجالات الحوكمة وتطوير المؤسسات. وليس للمنظومة الإحصائية الإقليمية وجود منتظم، الأمر الذي يستلزم تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الإقليمية. ويظهر من تقييم النظم الإحصائية الوطنية أن البيانات كثيراً ما تكون متوافرة داخل البلد، ولكنها لا تنشر في شكل مجموعات بيانات مشتركة بين شتى المكاتب والوزارات. وتعالج البيانات التي تقوم بجمعها المكاتب الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية، والوزارات، والوكالات الحكومية المتخصصة، بمعزل عن غيرها في معظم الأحيان. ومن شأن تجميع الثروة المتوافرة من البيانات معاً أن ييسر الاستخدام الموسع لتلك البيانات ويحسن نوعيتها ويوسع نطاق نواتج الإحصاءات الرسمية الوطنية. وهناك إمكانية كبيرة لتجميع إحصاءات رسمية أكثر شمولاً من البيانات المتاحة، ولكن ذلك يتطلب تحسين التنسيق فيما بين جهات فاعلة وطنية شتى.

١٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، هناك عدة لجان إحصائية لها برامج عمل مستقلة وتستهدف خدمة نفس المجموعة من البلدان تقريباً. ولدى الإسكوا وغيرها من المنظمات دور في تحسين

التنسيق. ومع ذلك، فإن هذا التنسيق ينبغي أن يعكس احتياجات النظم الإحصائية الوطنية، وأن يتضمن، بالتالي، حواراً مع المكاتب الإحصائية الوطنية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو إنشاء نظام إحصائي إقليمي قادر على أداء وظائفه وجيد التنسيق يوفر منصة لتقاسم المسؤوليات في مجال البيانات الإحصائية، بما يشمل تبادل البيانات ونشر بيانات متسقة عن المنطقة. وينبغي أن يجري في المستقبل القريب تقييم لنقاط القوة والضعف في النظام الإحصائي الإقليمي.

١٨ - ويلزم تعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية، ولا سيما مهمة القيادة والتنسيق التي تقوم بها هذه المكاتب في إطار النظم الإحصائية الوطنية. وهذا يتطلب توفير بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة. وما زالت هناك خطوات لم تُقطع بعد في سبيل التنفيذ الكامل للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وخاصة فيما يتعلق بتوحي الشفافية في الإفصاح عن البيانات الإحصائية لجميع المستعملين.

١٩ - ويتبين الوضع من بلد لآخر في صياغة وتحديث الاستراتيجيات الوطنية لتطوير العمل الإحصائي (انظر الفقرة ١٥ أعلاه بشأن الإنجازات التي حققتها البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي). وينبغي تحديث الاستراتيجيات الوطنية في العديد من البلدان ليس فقط بالنظر إلى الوقت الذي انقضى منذ وضعها، بل أيضاً في ضوء الطلب المتزايد على الإحصاءات الناجم عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولدى وضع تلك الاستراتيجيات، ينبغي تناول حدود السياسات، بما يتماشى مع إطار الإسكوا للاستخدام الفعال للإحصاءات في صنع السياسات. وينبغي أن تتناول الاستراتيجيات في عدد من بلدان المنطقة مسائل تتصل بالإحصاء في أوقات النزاعات، منها: (أ) كيفية الحفاظ على استمرارية الإحصاءات الرسمية في تلك الأوقات؛ و (ب) طرق تعيين إحصاءات محددة لقياس آثار النزاعات (من قبيل آثارها على الأسر المعيشية والاقتصاد والبيئة).

٢٠ - ويستلزم الطلب المتنامي على البيانات الإحصائية أيضاً معالجة المسائل المتصلة بمصادر البيانات. وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" إلى تحديد مجموعة إقليمية من مؤشرات التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون مجموعة المؤشرات هذه ذات منحي يخدم السياسات وأن تعالج مسائل السياسات التي تختص بها البلدان العربية، وأن يكون نطاقها صغيراً بشكل كاف لتمكين البلدان العربية من تقديم بيانات. وقد أوصي في الدورة الثانية للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة بأن تتألف تلك المجموعة من المؤشرات من حوالي ٣٠ مؤشراً متعدد الأغراض كي تدعم قدرة النظم الإحصائية الوطنية على تقديم بيانات قابلة للمقارنة.

٢١ - وتظهر التجارب في العالم أجمع أنه يجب، كخطوة أولى في سبيل استكشاف إمكانات البيانات الضخمة في المنطقة العربية، تلبية الحاجة إلى البيانات الناجمة عن الطلب المتزايد على الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك التوسع في استخدام مصادر جديدة للبيانات، من قبيل السجلات الإدارية بأنواعها، وبيانات سجلات القطاع الخاص، والبيانات المستمدة من المجتمع المدني. ويتسم استخدام بيانات السجلات كمصدر للمسوح الإحصائية بكونه أقل تقدماً في المنطقة العربية منه في بعض المناطق الأخرى، الأمر الذي يستوجب نقل المعرفة والخبرة في هذا المجال.

٢٢ - وينبغي أن تستعد المنطقة لإجراء جولة عام ٢٠٢٠ من تعدادات السكان والمساكن استناداً إلى الدروس المستفادة من جولة عام ٢٠١٠ وأن تستهدف رفع مستوى التنسيق. وتبين التجربة أن البيانات المستمدة من التعدادات يمكن الآن استخدامها بشكل أكثر اتساعاً مما هو موجود حالياً. وهناك أيضاً اتجاه إلى استخدام أساليب حديثة لجمع البيانات بالاستعانة بالتكنولوجيا، مثل الأجهزة النقلة والتسجيل الآلي للخصائص الجغرافية المكانية، وربط البيانات المستقاة من التعدادات بالبيانات المستمدة من السجلات.

٢٣ - وبفضل الاتجاهات الطارئة على التطورات التكنولوجية في مجال الإحصاءات الرسمية، ستستفيد بعض مجالات الإحصاءات الرسمية (مثل الإحصاءات البيئية وإحصاءات النقل) من نظم التسجيل الآلي. وهي نظم استخدامها محدود في المنطقة. ويتزايد حالياً في المنطقة العربية استخدام التكنولوجيا في جمع البيانات (يتم معظم هذا الاستخدام حالياً من خلال لوحات بيانات)، الأمر الذي يتيح فرصاً لتناول المسائل المتعلقة بالتنوع (من قبيل فحص النوعية أثناء جمع البيانات).

٢٤ - وينبغي أن تزيد المنطقة أيضاً من مشاركتها في العمل المضطلع به في إطار لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تخصيص موارد على الصعيدين الإقليمي والوطني والالتزام بذلك.

٢٥ - وقد تحقق تقدم كبير في تحسين تنسيق عملية تنمية القدرات الإحصائية وترشيدها. ومع ذلك، يلزم إحراز مزيد من التقدم. وعلى وجه الخصوص، ينبغي توجيه الاهتمام إلى النظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك المكاتب الإحصائية الوطنية والمكاتب والوزارات الحكومية الرئيسية في كل بلد. ولا يقل عن ذلك أهمية تنسيق الجهود في مجال تعبئة الموارد. وينبغي أن تأخذ هذه الجهود في الحسبان احتياجات المنطقة بدلاً من فرادى المنظمات. ويغلب على هذه الجهود حالياً طابع الارتجال حيث لا وجود لاستراتيجية لتعبئة الموارد على

الصعيد الإقليمي. كما لا تتوافر أدلة على أن المساعدة التقنية الراهنة تحدث أثرا فعليا في إنشاء قدرات إحصائية فعلية في بلدان المنطقة.

٢٦ - وفي ضوء التغيرات الطارئة على الأوضاع الاقتصادية وأوجه الحراك الاجتماعي وغير ذلك من جوانب السياسات التي تتأثر بها المنطقة، تحتاج منطقة غربي آسيا إلى أن تشارك في ثورة البيانات. وينبغي أن تعالج الأطراف الفاعلة الإقليمية مسألة كيفية نشر إحصاءات التنمية المستدامة في المنطقة للمستعملين بصورة أفضل. ويتطلب ذلك مواءمة النهج المستخدمة في نشر البيانات فيما بين الأجهزة الإحصائية الإقليمية والوطنية. وينبغي إطلاع الجمهور على الإحصاءات الرسمية للمنطقة ويفترض أن توفر الإسكوا مثالا على هذه الجهود وأن توجهها.

خامسا - معالجة المسائل المحددة الموضوع للإحصاءات الرسمية

٢٧ - ينبغي أن يتم تطوير العمل الإحصائي على نحو يواكب القضايا الأساسية للإحصاءات الرسمية وأن يحدث هذا التطوير في سياق جميع المجالات الإحصائية، ومنها ما يلي:

(أ) القضايا الإدارية والاستراتيجية المتصلة بالإحصاءات الرسمية (من قبيل خطة تغيير/تحديث الإحصاءات الرسمية، وبناء المؤسسات، والتكنولوجيا، والمعلومات الجغرافية المكانية، والاستراتيجيات الوطنية لتطوير العمل الإحصائي)؛

(ب) الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية (من قبيل إحصاءات الفقر، بما في ذلك الفقر المتعدد الأبعاد؛ والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والعدالة الاجتماعية والفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والمسنون)؛

(ج) الإحصاءات الاقتصادية (من قبيل سجلات الأعمال التجارية، والحسابات القومية، والإحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، وإحصاءات الأسعار، بما في ذلك المواءمة بين الأرقام القياسية للأسعار، وجمع البيانات فيما يتعلق ببرنامج المقارنات الدولية والأرقام القياسية لأسعار المستهلكين)؛

(د) الإحصاءات البيئية (من قبيل نظام المحاسبة الاقتصادية - البيئية، الإحصاءات البيئية التي تركز على المياه)؛

(هـ) مؤشرات التنمية والمجالات الإحصائية المشتركة (من ذلك مثلا مجموعة إقليمية من مؤشرات التنمية المستدامة، والمؤشرات الوطنية المتصلة بأولويات السياسات).

٢٨ - وهناك أيضا مجالات إحصائية لا تغطيها الإحصاءات الرسمية في المنطقة بما فيه الكفاية، وخاصة الإحصاءات المتعلقة بالحكومة، والأمن، والرفاه، وحقوق الإنسان. وقد تتاح هذه الإحصاءات من المؤسسات الأكاديمية والبحثية أو تُوضع بالتعاون معها. إلا أن هناك مخاطر تعود إلى أن هذه الفجوة قد تسدها هيئات عديدة عاملة في مجال الدعوة من خلال نشر بيانات لا تستوفي دائما متطلبات الجودة والتمثيل والحياد. وثمة خطر من نوع خاص يتمثل في إمكانية أن يكون للتحيز إلى هذه الهيئات تأثير على أهداف ومصالح الجهات المانحة. ونظرا لأن قضايا الحوكمة وحقوق الإنسان والأمن في المنطقة العربية تقع ضمن ما تركز عليه وسائل الإعلام والجمهور العالمي، فإن الإحصاءات الرسمية يجب الاستفادة منها في توفير البيانات والأدلة الصحيحة.

سادسا - إقامة شراكة واسعة النطاق للتعاون في مجال تطوير العمل الإحصائي في منطقة غربي آسيا والمنطقة العربية

٢٩ - وفقا لما تقدم ذكره في هذا التقرير، يستلزم شح الموارد المطلوبة لتطوير العمل الإحصائي على الصعيد الإقليمي تعويض هذا النقص من خلال إقامة شراكة واسعة النطاق مع المنظمات على أصعدة شتى. وتبين الفقرات التالية الخطوط العريضة لهذه الشراكة إلى جانب الفوائد المتوقعة منها.

٣٠ - تضم الإسكوا في عضويتها حاليا ١٨ من البلدان العربية البالغ عددها ٢٢ بلدا. ولذلك، أنشأت اللجنة شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية العربية. ويجري بذل جهود مشتركة بشأن تنمية القدرات الإحصائية مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. كما يجري تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية (والوكالات المتخصصة التابعة لها في اللجان، من قبيل اللجنة الفنية للإحصاء التابعة للجامعة؛ والمشروع العربي لصحة الأسرة؛ والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين؛ ومنظمة العمل العربية). وتقوم الإسكوا بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية مشتركة لتنمية القدرات على الصعيد دون الإقليمي بالاشتراك مع منظمات البلدان العربية الأعضاء في المركز الإحصائي التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية. ويشمل الشركاء الإقليميون العرب أيضا المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بما يشمل إعداد إحصاءات بشأن الطاقة وإجراء استقصاءات تجريبية، وصندوق النقد العربي - المبادرة الإحصائية العربية.

٣١ - وتحتفظ وكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة بمكاتب تغطي مجموعات متباينة تبينا طفيفا من البلدان العربية وبلدان غربي آسيا. وأقيمت شراكات وثيقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تنمية القدرات في مجال إحصاءات السكان، ومع المركز الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية في ميدان التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ومع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن خطة عمل إقليمية لإحصاءات الزراعة وإحصاءات التنمية الريفية. وهناك أيضا اقتراح بتقديم دعم عاجل لوضع إحصاءات عمل بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت في إطار إشراف من حيث المنهجية يوفره مقر منظمة العمل الدولية.

٣٢ - وتضم منظمة التعاون الإسلامي كل الأقطار العربية. ومنذ إنشاء اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، عززت الإسكوا شراكتها مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، لا سيما في بدء المناقشة بشأن المواضيع ذات الأهمية الاستراتيجية للبلدان الإسلامية. وتعمل المنطقة أيضا على نحو وثيق مع البنك الإسلامي للتنمية في مجال تعبئة الموارد من أجل تنمية القدرات الإحصائية وإجراء مسح تجريبية (على سبيل المثال، استهلاك الطاقة في قطاع النقل).

٣٣ - ومنطقة غربي آسيا تمتد بطبيعتها لتشمل البلدان العربية في شمال أفريقيا. وهذا يبرز أهمية التعاون الأقليمي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويشمل التعاون تنسيق برامج العمل، والتقييمات المشتركة للنظم الإحصائية الوطنية، وجمع البيانات بصورة مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون الإسكوا مع مصرف التنمية الأفريقي، ولا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات، وبناء القدرات، ومواءمة إحصاءات الأسعار.

٣٤ - وقد ثبت نجاح برامج التعاون الأوروبية - المتوسطية، مثل مشروع البرنامج الإحصائي الأوروبي - المتوسطي. لذلك، من المستصوب البناء على الأسس التي أرساها هذا البرنامج بعد الانتهاء منه والتماس التعاون مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والمكاتب الإحصائية الرئيسية للمنطقة الأوروبية. ويُبأشر نقل المعرفة من المنطقة الأوروبية أيضا من خلال التعاون مع الوكالة الأوروبية للبيئة.

٣٥ - ويشمل الشركاء العالميون لمنطقة غربي آسيا الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وتقوم الإسكوا والشعبة حاليا بتنسيق تنفيذ طائفة موسعة من المبادرات الإحصائية العالمية في المنطقة، بما في ذلك إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. والبنك الدولي شريك مهم أيضا، وخاصة فيما يتعلق بدعم المكون الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية، ومواءمة إحصاءات الأسعار في المنطقة العربية.

وتنسق المنطقة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال المناقشات المتعلقة بنوعية البيانات التي ستدرج في تقرير التنمية البشرية. ويقوم قسم خدمات المؤتمرات بالإسكوا بإعداد النسخة العربية من التقرير السنوي.

سابعاً - عرض موجز مقدم من المركز الإحصائي التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

٣٦ - أنشئ المركز الإحصائي للمجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل عامين ونصف العام. وبالتالي فإن هذا التقرير يزود اللجنة الإحصائية بمعلومات أساسية عن المركز.

٣٧ - وقد قام بتأسيس المركز رؤساء دول البلدان الستة التي يتألف منها مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية. وقد جاء إنشاء المركز كثمرة لتصميم على مستوى رفيع استهدف تعزيز التعاون والتنسيق والمواءمة في ميدان الإحصاءات، من أجل تحسين إصدار ونشر بيانات ومعلومات إحصائية عالية الجودة في حينها لمتخذي القرارات ومقرري السياسات والباحثين والمخططين، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص وعمامة الجمهور. وأبرز إنشاؤه أيضا الاعتراف بأن توافر بيانات ومعلومات إحصائية عالية الجودة هو عنصر هام في دعم حكومات مجلس التعاون الخليجي في سياساتها الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الوحدة الاقتصادية في المنطقة، بوسائل منها سوق مشتركة واتحاد جمركي (تحقق في عام ٢٠٠٣) واتحاد نقدي.

ألف - الأهداف الاستراتيجية للمركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والركائز التي يقوم عليها

٣٨ - يستهدف التعاون الإحصائي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي التوصل، بتوجيه وتنسيق من المركز، إلى الأهداف الاستراتيجية التسعة التالية لتوفير إطار لتطوير العمل الإحصائي في كل منها:

- (أ) بناء وتعزيز القدرات الإحصائية والمؤسسية للبلدان الأعضاء، من أجل تلبية الاحتياجات الإحصائية على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛
- (ب) تعزيز وتحسين نوعية وكمية المنتجات الإحصائية على أساس مستدام؛

- (ج) إظهار المنطقة دون الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي كتجمع اقتصادي واجتماعي موحد؛
- (د) تطوير ما ينشر من إحصاءات وتوسيع نطاقه وتسويقه؛
- (هـ) وضع برامج عمل مشتركة بين مراكز الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء والمركز؛
- (و) توحيد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفقا لأفضل الممارسات الدولية؛
- (ز) بناء ثقافة إحصائية والتوعية بالإحصاءات وتعزيز الاستخدام الفعلي والصحيح للبيانات والمعلومات في صنع القرار وصياغة السياسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛
- (ح) ضمان أن يكون لمنطقة مجلس التعاون الخليجي وجود فعال في تطوير العمل الإحصائي الدولي؛
- (ط) كفاءة الاستدامة التنظيمية الطويلة الأجل للمركز.

٣٩ - ويقود المركز تطوير العمل الإحصائي في منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية بالاشتراك مع البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ووفقا للركائز الاستراتيجية الخمس المبينة في الجدول أدناه.

تطوير العمل الإحصائي في منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية، حسب الركائز الاستراتيجية

الركائز الاستراتيجية	الأنشطة الرئيسية
جمع البيانات ومعرفة البيانات وتحليلها ونشرها	• جمع وتحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ونشرها بصورة منتظمة (الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، وما إلى ذلك) التي تكون موضع اهتمام متخذي القرارات ومقرري السياسات والباحثين والمخططين والمنظمات وعمامة الجمهور
	• تجميع ونشر أرقام إحصائية لمجلس التعاون الخليجي
	• اعتماد سياسات وإجراءات لنشر البيانات ونشر تلك السياسات والإجراءات من خلال

الأنشطة الرئيسية	الركائز الاستراتيجية
البوابة الإلكترونية وكذلك من خلال المنشورات المنتظمة	
• تحسين نوعية وكمية المنتجات الإحصائية على أساس مستدام	• وضع ومواءمة وتنسيق العمل الإحصائي واستخدام أحدث المعايير
• تنسيق وتوحيد العمل الإحصائي في البلدان الأعضاء كافة	
• استخدام أحدث المعايير والتعاريف والمفاهيم والتصنيفات والنظم	
• تعزيز التعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي	
• تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء	• تنمية القدرات
• تنظيم حلقات عمل تدريبية ودورات تدريبية، داخل البلدان وعلى الصعيد الإقليمي	
• تنظيم زيارات دراسية للبلدان الأعضاء للاستفادة من أفضل الممارسات	
• مواءمة الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء	• المسائل المؤسسية المشتركة
• توعية مستعملي البيانات إحصائياً وتعزيز العلاقات معهم	
• تحقيق وجود فعال في جهود تطوير العمل الإحصائي على الصعيدين الدولي والإقليمي	
• ضمان استدامة المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	
• ضمان كفاءة وفعالية تشغيل المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك عن طريق زيادة الكفاءة فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• برامج الدعم

٤٠ - في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، سيقود المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الجهود الرامية إلى تحسين العمل الإحصائي في كامل منطقة مجلس التعاون الخليجي وينسقتها، مع التركيز على مجموعة الأنشطة المبينة في المجالات الإحصائية الرئيسية التالية:

(أ) الحسابات القومية: تجميع الحسابات القومية الفصلية والسنوية بقيم سعرية جارية وثابتة، بحلول عام ٢٠١٧؛ وإعمال نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والتصنيفات الموصى بها (على سبيل المثال، التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية وما إلى ذلك)؛ وضمان أن يصبح إطار الإمداد - الاستعمال ذا موقع مركزي في تجميع الحسابات القومية السنوي بحلول عام ٢٠١٨؛ ووضع ميزانيات عمومية وطنية بالاشتراك مع المصارف المركزية الوطنية؛

(ب) الإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات: تجميع ونشر هذه الإحصاءات وتشجيع التعاون بين المراكز الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية الوطنية لتحسين الروابط بين إحصاءاتها وحساباتها القومية وإحصاءات اقتصادها الكلي عموماً؛ وسينفذ هذا النشاط بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي سيقود الجهود الرامية إلى إجراء مسح منسق للاستثمار المباشر الأجنبي لمجلس التعاون الخليجي؛

(ج) الأرقام القياسية للأسعار والإحصاءات القصيرة الأجل: تجميع هذه الإحصاءات وفقاً لأحدث المعايير ووضع أرقام قياسية منسقة لأسعار المستهلكين للمنطقة بحلول عام ٢٠٢٠؛

(د) إحصاءات التجارة الخارجية: تنسيق وتجميع إحصاءات التجارة الداخلية والتجارة الخارجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال التعاون بين المراكز الإحصائية الوطنية والإدارات الجمركية ووفقاً للتوصيات الواردة في المنشور المعنون *International Merchandise Trade Statistics: Concepts and Definitions 2010* (التجارة الدولية للبضائع: المفاهيم والتعاريف ٢٠١٠)؛

(هـ) إحصاءات العمل: إجراء مسح منسق للقوى العاملة، سنوياً حتى عام ٢٠١٨ ثم فصلياً بعد ذلك باستخدام المفاهيم والتعاريف الواردة في القرار المتعلق بإحصاءات العمل، والعمالة، والاستغلال الناقص للعمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، الذي عقد في عام ٢٠١٣؛

(و) إحصاءات الطاقة والبيئة: تنسيق وتجميع هذه الإحصاءات في جميع البلدان، باستخدام أحدث المعايير مثل التوصيات الدولية لإحصاءات الطاقة، ودليل إحصاءات الطاقة، وإطار تطوير الإحصاءات البيئية؛

(ز) إحصاءات السياحة: تنسيق وتجميع هذه الإحصاءات في جميع أنحاء المنطقة، باستخدام أحدث المعايير؛

(ح) مؤشرات التنمية والتقدم والاستدامة: كفاءة المداومة على إنتاج مؤشرات منسقة لرصد أهداف التنمية المستدامة فضلا عن تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان الأعضاء؛

(ط) زيادة استخدام مصادر البيانات الإدارية لأغراض إحصائية: تعزيز العمل الجاري في البلدان الأعضاء والبناء على الإنجازات التي تحققت، مع التماس تحقيق هدف رئيسي هو إجراء تعداد للسكان والمساكن قائم على السجلات في عام ٢٠٢٠؛ وبالإضافة إلى ذلك، وضع سجلات محدثة للأعمال التجارية وفقا لأحدث التصنيفات.

باء - إنجازات المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والخطوات المقبلة

٤١ - رغم أن العمليات الفعلية للمركز لم تبدأ إلا منذ سنتين ونصف تقريبا، فقد أنشأ المركز فعلا بوابة إلكترونية مكرسة للبيانات من أجل التجميع والنشر المنتظمين للإحصاءات وأصدر ٣٦ تقريرا إحصائيا ونشرة إحصائية. والعمل جارٍ حاليا لتنفيذ جدول زمني للإخبار عن مواعيد الإصدار مسبقا.

٤٢ - ومن حيث الدعم المقدم من أجل تطوير ومواءمة الإنتاج الإحصائي في البلدان الأعضاء، وضع المركز ٢٥ من المبادئ التوجيهية والمنهجيات والاستبيانات، وقد نوقشت هذه واعتمدت من خلال عمل اللجان الدائمة والأفرقة العاملة. وعلاوة على ذلك، جرى تنظيم ٢٠ حلقة عمل ودورة تدريبية لفائدة أكثر من ٤٥٠ موظفا من النظام الإحصائي لمجلس التعاون الخليجي وبالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الشعبة الإحصائية، والإسكوا، ومنظمة العمل الدولية، والأونكتاد، وصندوق النقد الدولي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت البلدان الأعضاء من أكثر من ٢٥ بعثة من بعثات المساعدة التقنية (لمدة كلية زادت على ٢٠٠ خبير/يوم).

٤٣ - ويزمع المركز، مع وصوله تدريجيا إلى وضعية التشغيل الكامل، أن يصدر سنويا نحو ٣٠ تقريرا إحصائيا ونشرة إحصائية وتنظيم حوالي ١٥ حلقة عمل ودورة تدريبية وتقديم مساعدة تقنية للبلدان الأعضاء (بما يعادل أكثر من ٣٠٠ خبير/يوم). وعلاوة على ذلك،

سيواصل المركز دعم الإنتاج المنسق للإحصاءات في منطقة مجلس التعاون الخليجي وفقا للأهداف المذكورة أعلاه. كما سيسعى إلى تعزيز التنسيق وتشجيع المزيد من العمل المشترك مع الشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل ضمان تنسيق تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء مع الحد في الوقت نفسه من العبء الملقى على عاتق النظم الإحصائية الوطنية.

ثامنا - الإجراءات التي تُدعى اللجنة الإحصائية إلى اتخاذها

٤٤ - تُدعى اللجنة إلى التعليق على ما يلي:

- الأعمال الإحصائية المضطلع بها في المنطقة العربية وفي بلدان الخليج العربية
- إمكانات التعاون الأقليمي وتقديم الدعم إلى المنطقة
- تحديات حالات النزاع والأزمات، بما في ذلك بالنسبة للإحصاءات.